من حين عقد الصفقه لم تطلق ان يقر النكاح باق والظاهر حدوث
الولد من الوطي لان الاصل عدمه قبله ولا يحل له الوطي حتي يستبرئها
نص عليه احمد قال القاضي يحرم الوطي سواء قلنا الرجعيه مباحه
او محرمه لانه يمنع المعتده بوقوع الطلاق في عدته وقال ابو الخطاب
في رواية اخري لا يحرم الوطي لان الاصل بقاء النكاح وبراءة الرحم
من الحمل فاذا اراد استبراءها حل وطيها علي الروايتين ويكون الاستبراء
بحيضه قال احمد في رواية ابي طالب اذا قال لامرأته متي حملت
فانت طالق لا يقربها حتي تحيض فاذا طهرت وطيها فان تاخر حيضها
اربع نسوة من اهل المعرفة فان لم يوجد ذلك في حقها انتظر
عليها تسعة اشهر غالب مده الحمل وذكر القاضي في رواية اخري
انها تستبرأ بكمله قرء لانه استبراء لحرة وهو احد الوجهين
لاصحاب الشافعي والصحيح ما ذكرناه لان المقصود معرفه براءة رحمها
وقد حصل بحيضه وهذا قال عليه السلام لا توطأ حامل حتي
تضع ولا حائل حتي تستبرأ بحيضه يعني يعلم براءتها بحيضه ولان ما
يعلم به البراءه في حق الامه والحره واحد لانه امر خفي لا يختلف
بالرق والحريه واما العده ففيها نوع تعبد لا يجوز ان يثبت في حق العبد
وهل يعتد بالاستبراء قبل عقد اليمين او بحيضه التي حلف فيها علي
وجهين احدهما صحيحا الاعتداد به لانه يحصل به ما يحصل
بالاستبراء بعد اليمين والثاني لا يعتد به لان الاستبراء لا يجب
علي سبيه ولانه لا يعتد به في استبراء الامه المملوكه فكذلك
اذا قال لامرأته اذا حبلت فانت طالق بظاهر كلي طهر منه

اذا حاضت ثم طهرت حل وطيها لان الحيض علم علي براءة من الحمل
ووطيها سبب له فاذا وطيها اعتزلها لاحتمال ان يكون قد حملت
من وطيه وطلقت به

فصل اذا قال ان كنت حاملا بغلام
فانت طالق واحده وان ولدت انثي فانت طالق اثنتين فولدت غلاما
كانت حاملا به وقت اليمين بينا انها طلقت واحده حين
حلف وانقضت عدتها بوضعه وان ولدت انثي طلقت بولادتها
طلقتين واعتدت بالقروء وان ولدت غلاما وجارية وكان
الغلام اولهما ولاده بينا انها طلقت واحده وبانت بوضع الجاريه
ولم تطلق بها وان كانت الجاريه اولهما ولاده طلقت بلتا واحده
تحمل الغلام واثنتين بولاده الجاريه وانقضت عدتها بوضع
الغلام وان قال لها ان كنت حاملا بغلام فانت طالق واحده
وان كنت حاملا بجاريه فانت طالق اثنتين فولدت غلاما
وجارية طلقت بلتا وان قال ان كان حملك غلاما فانت طالق
واحده وان كان جارية فانت طالق اثنتين فولدت غلاما وجاريه
لم تطلق لان حملها كله لبس بغلام ولا هو جاريه ذكره القاضي
في المجرد وابو الخطاب وبه قال الشافعي وابو ثور والشافعي
واصحاب الراي وقال القاضي في الجامع في وقوع الطلاق وجهان
بناء علي الروايتين فيمن حلف لا لبست ثوبا من غزلها فلبس
ثوبا نسجه من غزلها

فصل فان قال كلما ولدت ولدا فانت
طالق فولدت ستة دفعة واحده طلقت ستا لان وصف الثلث
وجد في ثنتين وهي وجبه وان ولدتهم في دفعات من حمل واحد طلقت